



ISSN2075-7220

الرقم الدولي

ISSN2313-0377 الرقم الدولي الإلكتروني

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة عليية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

بعض المقالات التي وردت في هذا العدد:

أ.د. اسماعيل صمصاع البديري	تأصيل فكرة العقد الإداري الدولي كأداة
أ.د. منصور حاتم محسن	للحولمة (دراسة مقارنة).
أ.د. إيمان طارق مكي الشكري	حالات وقف وتأخير الإجراءات التنفيذية (دراسة
أ.د. عبد الرسول عبد الرضا خاير	مقارنة).
أ.د. نصيف جاسم محمد الكرعوي	دور رأس المال البشري الأجنبي في تحقيق
أ.د. علاء عبد الحسن العنزي	التنمية.
أ.م. اركان عباس حمزة	الاعتراف بالشخصية القانونية للأحزاب السياسية
	وطرق انتهاءها.

العدد الأول

٢٠٢٢

السنة الرابعة عشر

رقم الإيداع في دار الكتب والمخطوطات ببيروت ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٩



ISSN 2075-7220

ISSN' ONLINE 2313-0377

AL-Mouhaqiq Al-Hilly

Journal

For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By
College of Law in Babylon University

Some of the research included in this issue:

▪ Rooting the idea of the international administrative contract as a tool for globalization (comparative study)	Prof. Dr. Ismail Sasaa Ghidan Dargam maaki Nuri
▪ Cases of stopping and delaying executive procedures (Acomparative study)	Prof.Dr.Mansoor Hatem Muhsin Pro.Dr. Iman Tariq Makki
▪ The role of foreign human capital in achieving development	Prof. Dr. Abdul-Rasoul AbdulRidha Dr. Nassif Jassim Mohammed
▪ Recognition of the legal personality of political parties and the means of ending it	Pro. Dr. Alaa Abdul Hassan Dr. Arkan Abbas Hamza

First Issue

2022

Fourteenth Year

No. Deposit in the Archives office-office 1291 for the national Baghdad in 2009

ت	اسم البحث	اسم الباحث	عدد الصفحات
١.	تأصيل فكرة العقد الإداري الدولي كأداة للعلومة (دراسة مقارنة)	أ.د. اسماعيل صعصاع البديري ضرغام مكي نوري الشلاه	٣٨-٩
٢.	ضمانات الاستقلال الذاتي للعقد الإداري الدولي (دراسة مقارنة)	أ.د. اسماعيل صعصاع البديري ضرغام مكي نوري الشلاه	٦٤-٣٩
٣.	حالات وقف وتأخير الاجراءات التنفيذية (دراسة مقارنة)	أ.د. منصور حاتم محسن أ.د. ايمان طارق مكي الشكري	٩٠-٦٥
٤.	التصرف الفعلي في المال المغصوب " دراسة مقارنة "	أ.د. منصور حاتم محسن م. عباس سهيل جيجان	١٥٧-٩١
٥.	دور رأس المال البشري الأجنبي في تحقيق التنمية	أ.د. عبد الرسول عبد الرضا جابر م. د نصيف جاسم محمد الكرعاوي	١٧٦-١٥٨
٦.	الاعتراف بالشخصية القانونية للأحزاب السياسية وطرق انتهاءها	أ.د. علاء عبد الحسن العنزي م.د. اركان عباس حمزة	٢٠٣-١٧٧
٧.	مسؤولية المعلن عن مخاطر الاعلانات التجارية الالكترونية	أ.د. ميري كاظم عبيد الخيكانى م.د. فاطمة عبد الرحيم علي	٢٢٨-٢٠٤
٨.	أركان جريمة الاعتداء على الأمانات والمبرزات الجرمية	أ.د. محمد أسماعيل ابراهيم حسين علي جابر	٢٧٢-٢٢٩
٩.	مبدأ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي	أ.د. سرمد عامر عباس منتظر فلاح مرعي حسين	٣٢٥-٢٧٣
١٠.	التفسير القضائي لنصوص الدستور	أ.م.د. ليلى حنتوش ناجي	٣٥٧-٣٢٦
١١.	الاختصاصات المنفردة لرئيس مجلس وزراء في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)	أ.م.د. ليلى حنتوش ناجي حسام عزيز صويح	٣٨١-٣٥٨
١٢.	تصرفات المشتري في العقار المشفوع	أ.د. سعد ربيع عبد الجبار	٣٩٩-٣٨٢
١٣.	عقد نقل ملكية المركبات في ضوء التوجهات القانونية المعاصرة	أ.م.د. ايناس مكي عبد	٤١٩-٤٠٠
١٤.	دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول انامية (دراسة حالة المغرب)	أ.م.د. اسماء عامر عبدالله	٤٣٥-٤٢٠
١٥.	القوة القانونية الناعمة للأمم المتحدة	أ.م.د. بشير سبهان أحمد	٤٥٣-٤٣٦
١٦.	ماهية عقد البحث والتطوير التكنولوجي "دراسة مقارنة"	أ.م.د. لبنى عبد الحسين عيسى م.م. فارس كامل حسن	٤٩٧-٤٥٤
١٧.	إشكالية الأهلية القانونية في مرحلة التفاوض	أ.م.د. حامد شاكر محمود الطائي	٥٣٤-٤٩٨
١٨.	الاحكام القانونية الخاصة بحماية العلامة التجارية المشهورة (دراسة مقارنة)	م.د. ميثاق طالب عبد حمادي أ.م.د. نهى خالد عيسى	٥٨٠-٥٣٥
١٩.	موضوع الدعوى الدستورية	م.د. سعد غازي طالب	٦٠١-٥٨١
٢٠.	توزيع الاختصاصات الاتحادية	م.د. مرتجي عبد الجبار مصطفى م.د. حيدر سامي رشيد	٦٢٩-٦٠٢
٢١.	الضرورة الجنائية بين المانع والتبرير	م. د محمد جبار اتوبه	٦٦٤-٦٣٠
٢٢.	التنظيم القانوني لمسؤولية المستثمر عن الخطأ البيئي- دراسة مقارنة -	م.د. بان سيف الدين محمود	٦٧٩-٦٦٥
٢٣.	مشروعية اجراء التقنيات الطبية المساعدة على الحمل والانجاب	م.د. فاطمة عبد الرحيم علي	٧١٠-٦٨٠
٢٤.	وسائل تسوية منازعات العقود النفطية	م.د. فاطمة عبد الرحيم علي	٧٤١-٧١١
٢٥.	المعارضة البرلمانية واهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة	م.د. اقبال عبدالله امين	٧٦٨-٧٤٢
٢٦.	التزامات البنك في الاعتماد المستندي	م.د. سعد عبد اللطيف حسين	٧٩٠-٧٦٩
٢٧.	الدور التراكمي للجنسية في القانون الدولي الخاص	م. عامر علي صاحب	٨٥٥-٧٩١
٢٨.	نقل الدعوى الجزائية في القانون العراقي	م.م. محمد حمزه عويد	٨٨٣-٨٥٦
٢٩.	الضمانات التشريعية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	م. م. شيماء صالح ناجي عبود	٩١٣-٨٨٤
٣٠.	دور القاضي في الدعوى الجنائية من الناحية الاجتماعية (دراسة حول قضاء الأحداث في العراق)	م.م. حسين خليل مطر	٩٤٧-٩١٤
٣١.	اثر تقسيم الدوائر الانتخابية وجمعها في التمثيل النيابي	عقيل سعيد كاظم	٩٨٩-٩٤٨

المعارضة البرلمانية واهميتها في تحقيق

توازن القوى في الدولة

م.د. اقبال عبدالله امين

ملخص البحث

تحتل المجالس النيابية دورا مهما في الانظمة البرلمانية من خلال بناء المنظومة التشريعية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وبناء دولة القانون والمساهمة في تحقيق رفاهيتها ، وان ظهور المعارضة البرلمانية في اطار القانون المحدد لها، له أهمية كبيرة في تحقيق توازن القوى بين مكونات المجتمع في الدولة، من خلال دورها في المجال التشريعي ، وممارسة المهام الرقابية لرصد العلاقة القائمة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، لان طبيعة هذه العلاقة تؤثر في أداء النظام السياسي لوظائفه ، اذ ليس من وظيفة المعارضة السياسية وضع عراقيل للسلطة وليس من وظيفة السلطة قمع المعارضة السياسية ، انما يمكن ان يكون للمعارضة دور كبير في بناء الدولة من خلال تصويب عمل الحكومة الذي يساهم في تحقيق التوازن بين القوى السياسية ويجعلها تعمل بدقة لعلمها بوجود جهة تراقب وتنتقد عملها.

المقدمة

تحتل المجالس النيابية دورا مهما في الانظمة البرلمانية من خلال بناء المنظومة التشريعية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وبناء دولة القانون والمساهمة في تحقيق رفاهيتها ، وان ظهور المعارضة البرلمانية في اطار القانون المحدد لها له أهمية كبيرة في تحقيق توازن القوى بين مكونات المجتمع في الدولة ، من خلال وجود جهة رقابية تمارس عملها بطريقة شرعية داخل قبة البرلمان من خلال النصوص القانونية المنظمة لها ، لذلك تعد المعارضة ذات دور مؤثر في الحياة السياسية في البلاد ، لاسيما تأثيرها على مستوى السلطة ، مما ينعكس على ايجابية دور المعارضة البرلمانية في استقرار الحياة السياسية وتحديد طريقة عمل القوى السياسية ونشاطها ، وتسعى المعارضة البرلمانية لتحقيق غايتها عن طريق اتباع الطرق القانونية في وجودها وكيفية ممارسة نشاطها وكيفية وصولها الى السلطة ، لذلك ينبغي التعرف على أهمية دور المعارضة البرلمانية في تحقيق التوازن بين القوى السياسية من خلال دورها في المجال التشريعي ، وممارسة المهام الرقابية لرصد العلاقة القائمة بين السلطة التشريعية والسلطة

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

التنفيذية ، لان طبيعة هذه العلاقة تؤثر في أداء النظام السياسي لوظائفه ، اذ ليس من وظيفة المعارضة السياسية وضع عراقيل للسلطة وليس من وظيفة السلطة قمع المعارضة السياسية ، انما يمكن ان يكون للمعارضة دور كبير في بناء الدولة من خلال تصويب عمل الحكومة الذي يساهم في تحقيق التوازن بين القوى السياسية ويجعلها تعمل بدقة لعلها بوجود جهة تراقب وتنتقد عملها .

أولاً - أهمية البحث

تتبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به المعارضة البرلمانية والتي تساهم في تحقيق توازن القوى في المجتمع حيث تعتبر المعارضة البرلمانية جزء أساس وضروري يتم تنظيمها في النظام البرلماني وتؤثر بشكل إيجابي في تفعيل عمل السلطات وأداء وظائفها بما يخدم مصلحة الشعب ، وتعد وجود المعارضة البرلمانية مؤشرا مهما على تطور النظام السياسي وانسيابية انتقال السلطة بالطرق الديمقراطية ، عن طريق تحول من يحصل على اقل الأصوات الى معارضة تؤدي اعمال رقابية على عمل القوى السياسية مما يساهم وبشكل فعال في بناء الدولة وإرساء دعائم الحكم على الوجه الصحيح ، ومن هنا يبرز الدور الإيجابي للمعارضة مع التنبيه ان هذا الدور يجب ان يكون لتحسين وتقويم عمل الحكومة لا ان يعمل على تقييدها والاحالة دون ممارسة المهام الملقاة على عاتقها خشية من الرقابة الهدامة ، لذلك سلطنا الضوء على هذا الموضوع لإبراز الدور الإيجابي للمعارضة السياسية وأهميتها في تحقيق توازن القوى السياسية في الدولة .

ثانياً - اشكالية البحث

ان معرفة أهمية دور المعارضة البرلمانية في تحقيق توازن القوى السياسية وفي بناء الدولة يتوقف على ادراك مكانة المعارضة البرلمانية وجدية الدور الذي تؤديه في تصحيح العملية السياسية ومن ثم بناء الدولة ، ونتيجة الدور المهم الذي تؤديه فلا بد ان نحدد ماهية المعارضة السياسية ؟ وما هو الدور الذي تؤديه في الأنظمة البرلمانية ؟ وهل نجحت في تحقيق التوازن السياسي ؟ وهل تمارس دورها الرقابي على مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها ام مصلحة الشعب

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

؟ وهل تلعب المعارضة السياسية دور فعال يساهم في تقويم عمل مؤسسات الدولة ؟ كل هذه التساؤلات دفعتنا لدراسة هذا الموضوع المهم والخروج بجملته من الإجابات على تلك التساؤلات .

ثالثاً - منهجية البحث

اتبعنا في دراسة هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي والتقييمي من خلال وصف واستقراء النصوص القانونية المنظمة لعمل المعارضة السياسية وتحليلها وابداء رأينا فيها كلما استلزم الموضوع ذلك وتقييم عمل المعارضة البرلمانية المنظمة لهذا الموضوع المهم في واقع الحياة الدستورية والبرلمانية.

رابعاً - خطة البحث

سوف يتم تقسيم هذا البحث الى مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول : تحديد مفهوم المعارضة البرلمانية وأهميتها

الفرع الأول : ماهية المعارضة البرلمانية

الفرع الثاني : أهمية المعارضة البرلمانية

المطلب الثاني : دور المعارضة البرلمانية في تحقيق توازن القوى في الدولة

الفرع الأول : دور المعارضة البرلمانية في الرقابة والتشريع

الفرع الثاني : تأثير المعارضة البرلمانية على منظمات المجتمع المدني

المطلب الأول

تحديد مفهوم المعارضة البرلمانية وأهميتها

ان دراسة موضوع المعارضة البرلمانية له أهمية بالغة باعتبارها ترتبط بالعديد من المستويات والمؤسسات السياسية ، مما يستلزم ضرورة الوقوف على تحديد مفهومها ومدى فاعليتها وتأثيرها على الحياة السياسية لذلك سوف نتناول مفهوم المعارضة البرلمانية وبيان ما تمتاز به من أهمية وخصائص وتأثيرها على الحياة السياسية من خلال ما يلي :

الفرع الأول : ماهية المعارضة البرلمانية

الفرع الثاني : أهمية المعارضة البرلمانية

الفرع الأول

ماهية المعارضة البرلمانية

تعد المعارضة كأساس موجودة في كل مجتمع مهما كان نوعه سواء كان عائلة ام مدينة ام دولة حيث تتسع هذه المعارضة الى نطاق الجماعة وتظهر كسلوك جماعي وبذلك يمكن اعتبارها من خواص الطبيعة البشرية، وتعد ظاهرة الاختلاف والتعارض من لوازم المجتمع البشري. (١) وان تحديد مفهوم المعارضة البرلمانية يتطلب ان نعود لجذورها من الناحية اللغوية ومن ثم تحديد مفهومها الاصطلاحي وكالاتي :

أولاً: التعريف اللغوي للمعارضة البرلمانية : ان الأصل اللغوي لكلمة معارضة مشتق من الفعل عرض بمعنى عارض الشيء أي قابله (٢) ، أي يعارض بمعنى يباري او ينافس ، وللتعبير عنها في الجانب السياسي بمعنى المقاومة المواجهة او الضد. (٣) والمعارضة في البداية كانت كظاهرة اجتماعية تنشأ في اطار العلاقات الاجتماعية ، لا سيما داخل الاسرة الواحدة (٤) ، كأن يعارض فرد من افراد الاسرة الضغوطات العائلية المفروضة عليه ، او يعارض تسلط فئة اجتماعية او طبقة اجتماعية. (٥)

1 (محمد المستيري ، مقدمات منهجية في فقه المعارضة ، بحث منشور في مجلة رؤى ، العدد (١٠) ، ٢٠٠١ ، ص ١٧ .

2 (ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ج ١٥ ، دار صادر ، بيروت ، بلا سنة نشر ، ص ١٥ .

3 (بيخال محمد مصطفى ، دراسة حول فكرة القانون في الدستور ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

4) د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٨٠ .

5) مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار قباد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٢ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمعارضة البرلمانية : بعد تطور المجتمعات وتأسيس الدولة برزت المعارضة السياسية كشكل من اشكال النشاط السياسي في داخل الدولة ومن ثم فان هذه المعارضة البرلمانية في مضمونها هي الأحزاب السياسية والجماعات السياسية التي تسعى في الوصول الى السلطة ، وغالبا ما تمارس المعارضة عملها في الاطار الرسمي وضمن المؤسسات الدستورية ومنها البرلمان .

فقد تم تعريفها بانها القوى والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي القائم في اطار عملية التداول السلمي للسلطة ، ونبذ العنف المسلح واللجوء الى هذا الأسلوب من المعارضة السياسية في اطار عملية التحول الديمقراطي والسلمي لتداول السلطة . (٦)

كما تعرف المعارضة البرلمانية بانها الجهة السياسية التي لم تستطع الوصول الى سلطة الحكم من خلال الانتخابات فاصبح دورها متمثلا بكونها معارضة سياسية للنظام الحاكم تعمل ضمن اطر وقواعد اللعبة السياسية المتمثلة بالكشف عن أخطاء الحكومة وتقييمها عن طريق كشف مدى الإنجازات التي حققتها من عدمه. (٧)

كما تعرف بانها مجموعة مكونة من أحزاب ونواب ومستقلين داخل البرلمان تساهم في العمل البرلماني على مستوى الرقابة والتشريع وإيجاد الحلول للإخفاقات السياسية وتقييم عمل الجهات الحكومية. (٨)

ومن كل ما تقدم يتضح ان المعارضة البرلمانية هي عبارة عن نشاط سياسي تمارسه أحزاب ونواب وكثل سياسية وحتى مستقلون من داخل البرلمان من اجل تقييم عمل الحكومة ومراقبتها لغرض أداء عملها وفقا للدستور ومن اجل تحقيق مصلحة الشعب واستقرار البلاد. (٩)

⁶ (ناجي عبد النور ، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، الجزء الأول، مايو ٢٠١٧ ، ص ٢٩٥ .

⁷ (بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، ط١٣ ، مكتبة الانكلو العربية ، القاهرة ، بلا سنة نشر ، ص ٨ .

⁸ (د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ط ٥ ، بلا ناشر ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

⁹ (رعد صالح الالوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، ط ١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، بلا سنة نشر ، ص ٤٤ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

ومن خلال هذه التعاريف نتوصل الى ان طبيعة عمل المعارضة البرلمانية تمتاز بالطبيعة السياسية فيختص عملها بالنشاط السياسي البحت ، والطبيعة الشرعية والسلمية من خلال ما يأتي يمكن تحديد خصائص المعارضة البرلمانية:

أولاً: الطبيعة السياسية للمعارضة البرلمانية :

ارتبطت نشأة المعارضة منذ اقدم العصور بنشأة السلطة حيث ارتبط تطور المعارضة بظهور وتطور الميدان السياسي، وتشمل الاستيلاء على السلطة والمشاركة فيها وممارستها وتلك الميادين تعد سياسية بطبيعة الحال، حيث ان مفهوم السياسة لا ينطبق على كل الظواهر بل ينطبق على كل ما ينتمي الى الميدان السياسي .

وتشمل في الغالب النظام السياسي والاستيلاء على السلطة وتنظيم المجتمع وتحقيق وحدته وتدعيمها ، وخلق المؤسسات التي يقوم عليها وإعطاء هيكليات وبنيان محددة ، وسن القوانين والقواعد الحقوقية التي يرتكز عليها وتطبيقها ، وهذا يعني ان السياسة تتعلق بشؤون الحكم وممارسة السلطة وطبيعتها دائماً ، ومادامت المعارضة تتصل بهذا المجال فأنها قد اتسمت بهذه الطبيعة (١٠) .

ثانياً: الطبيعة الشرعية للمعارضة البرلمانية :

ونقصد بها ان تتبع المعارضة البرلمانية النهج القانوني والدستوري في ممارسة عملها بعيدا عن الوسائل غير الديمقراطية واستخدام القوة للوصول الى السلطة ، لطالما الدستور والقوانين قد نصت على ضرورة انتهاج الوسائل الديمقراطية والسلمية للسلطة ، فنجد ان المعارضة تتخذ هذا الأسلوب عن طريق التمسك بممارسة عملها بكل سلمية وينبع ذلك من البيئة السياسية التي تعيش فيها المعارضة ، اذ تختلف الوسيلة باختلاف النظام السياسي الذي يحكم الدولة ، وكذلك بالاستناد على الإقرار الدستوري والقانوني بوجود المعارضة البرلمانية وقبول ممارسة نشاطها واتباع نوع الوسيلة ويعتمد ذلك على درجة الوعي السياسي والثقافي للمجتمعات او المؤسسات التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة والسماح بالمعارضة التي تؤدي عمل الرقيب على اعمالها ،

¹⁰ (موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد ، ط٤ ، دار النهار للنشر ، بيروت

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

وهذا ما يسمح به نظام التعددية الحزبية والايمان بوجود طرف فائز يتسلم مقاليد الحكم وطرف خاسر يعمل بصورة قانونية كمعارض لعمل السلطة.^(١١)

وهذا يعني ان المعارضة تمارس عملها بشكل سلمي وعلني بالإعلان عن وجود كيان يمارس نشاطه من دون ان يتم قمعه من قبل السلطات ، وهذه الخاصية ترتبط أساسا بعدة مفاهيم كالديمقراطية والحرية والقانون ، فالديمقراطية تفسح المجال الحر لوجود كيان المعارضة بصورة عامة بناء على قبول التعددية وتناوب السلطة سلميا ، وتسمح لخصومها بمعارضة نظام الحكم والكفاح للوصول الى السلطة لكن وفق شروط وفي اطار الطرق الديمقراطية والدستور.^(١٢) ومن خلال ما تقدم يتضح ان المعارضة يكون لها معنى شكلي يتجسد بالهيئات والأحزاب التي تراقب عمل الحكومة ، ومعنى موضوعي وهو النشاط الذي تمارسه تلك الهيئات في مراقبة عمل الحكومة ، لان المعارضة البرلمانية ما هي الا حرية تمنح في اطار تشريعي بموجب الدستور الى الأحزاب والكتل السياسية التي تقع خارج السلطة الحاكمة وتمارس نشاطها بالطرق المشروعة لمراقبة عمل الحكومة ، وتكون ذات طبيعة سياسية وشرعية وسلمية أي ينحصر عملها بالنشاط السياسي الذي يكون ضمن اطار شرعي وتعمل بعيدا عن استخدام القوة ايمانا بمبدأ التداول السلمي للسلطة .

الفرع الثاني

أهمية المعارضة البرلمانية

تبرز أهمية المعارضة البرلمانية من خلال الدور الذي تجسده في مجال العمل الديمقراطي ، ففي ظل غياب المعارضة يعني غياب الديمقراطية والحرية العامة ، فلا حرية سياسية بدون معارضة ، لان المعارضة هي أساس الديمقراطية ، وقد مر تطور المعارضة البرلمانية بتطور حق الاقتراع العام ، لانه يضمن تعبأة وتنظيم الجماهير .^(١٣)

11 (اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، بلا سنة نشر ، ص ٢٢ .

12 (سريست مصطفى رشيد ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها (دراسة قانونية سياسية تحليلية

مقارنة) مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، أربيل ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ٣٢ .

13 (إيهاب زكي سلام ، الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٩ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

حيث تساهم المعارضة البرلمانية من خلال وظائفها في إثراء الإنتاج التشريعي وجودته والسير نحو تكيف المنظومة القانونية والتنظيمية مع المقتضيات المستجدة والمتجددة وطنياً ودولياً والمساهمة في الاستقرار السياسي للمجتمعات والمؤسسات الدستورية. (١٤)

وتبرز أهمية المعارضة البرلمانية من خلال المهام الفعالة التي تضطلع بها ، حيث تعتمد الى مراقبة عمل المؤسسات الحكومية وتقييمها ، ونقد سياستها نقداً بناءً ، ولكن لا تكتفٍ بتشخيص المشكلة بل تضع الحلول والوسائل البديلة ، عن السياسات المنتقدة ، والتي يجب ان تكون مفضلة بحيث تؤدي الى التعاون والمشاركة بين المعارضة والحكومة ، بالعمل البرلماني ، لان الغاية هي تحقيق المصلحة العامة ، غير ان هذا التعاون لا يمنع المعارضة من استعمال وسائلها الرقابية لضمان وجود محاسبة فعالة للطريقة التي تمارس بها الحكومة اعمالها .

والابرز من ذلك ان المعارضة البرلمانية لا تكتفي بأداء مهامها داخل البرلمان حصراً ، وانما يتسع نطاق نشاطها خارجه ايضاً عن طريق الاعلام واجراء الحوارات والندوات لغرض اطلاع الرأي العام على كل مايدور ، ولتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة . (١٥)

وتبرز أهمية المعارضة البرلمانية عن طريق :

أولاً: تحديد أهدافها بدقة : حيث ترتبط المعارضة البرلمانية مع وظائفها عن طريق الأهداف التي تصبو اليها ومدى الالتزام بها ، وبذلك تكسب ثقة المواطنين ، عن طريق غايتها التي تقصدها للجمهور بتغيير سلوك الحكومة والتأثير عليها لغرض تقييم عملها .

ثانياً : تهدف المعارضة البرلمانية بأخذ قضية الأقليات على عاتقها داخل البرلمان من خلال العمل على حمايتهم ، وضمان الحصول على حقوقهم كاملة. (١٦)

¹⁴ (حافظ علوان حمادي ، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها ، بحث منشور في المجلة

العلمية ، عدد ، ١١ ، مجلد ٢ ، جامعة جيهان ، السليمانية ، ٢٠١٨ ، ص١٦٨ .

¹⁵ (محمد خيرى ، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، ط١ ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٦٧ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

ثالثاً : العمل على تحقيق الاستقرار السياسي بكونها تعد ابرز وسائل الحفاظ على التوازن في المجال السياسي ، وتعمل على تحقيق التداول السلمي للسلطة من خلال ما تصبو اليه من الوصول الى دفة الحكم بالطرق الديمقراطية السليمة .^(١٧)

ونجد ان المعارضة السياسية تطبق في الأنظمة الرئاسية وتعد الولايات المتحدة الامريكية الذي جاء دستورها لعام ١٧٨٧ النافذ عام ١٧٨٩ ليقدر ضمانات دستورية لحرية التعبير عن الرأي وحرية الاجتماع والتجمع ومنح بذلك ضمانات للمعارضة السياسية ، كما ان نظام الحزبين المتبع يجعل رئيس الجمهورية من احد الحزبين (اما الحزب الجمهوري او الحزب الديمقراطي) والمعارضة تكون من الحزب الاخر وتتصف بالقوة وتضع خطط مستقبلية للفوز في الانتخابات القادمة ، اما دساتير الدول الأخرى التي تطبق النظام الرئاسي وتمتاز بتعددية حزبية كدول أمريكا اللاتينية كالارجنتين والبرازيل ، وعلى الرغم من نصوص تلك الدساتير التي تتعلق بالحقوق والحريات لاسيما المشاركة السياسية والعدالة والمساواة ، الا ان الواقع السياسي شهد عدم الاستقرار ، ولم تنشأ علاقة طبيعية بين الحكومات والمعارضة ، مما تسبب الى لجوء المعارضة والحكومة الى أساليب العنف لعدم اعتماد اشكال الرقابة المضمونة بين السلطات ، فالاحزاب ممكن ان تشكل كتلات داخل البرلمان لمواجهة الرئيس وحزبه.^(١٨)

اما في الأنظمة البرلمانية التي تمتاز بنظام الثنائية الحزبية وتمتاز بحرية كاملة للمعارضة السياسية وفسح المجال امامها لمزاولة نشاطها السياسي ، وتعد بريطانيا نموذج واضح لذلك

¹⁶ د. بختيار غفور حمد ، الوظائف غير التشريعية للبرلمان ، مطبعة شهاب ، أربيل ، العراق ، أربيل ، ٢٠١٠ ، ص٩٤ .

¹⁷ د. محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص٥٦٩ .

¹⁸ نبيل عبد الرحمن حياوي ، الدول الاتحادية الفيدرالية ، ج٢ ، الضمانات الدستورية للحقوق الشخصية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٧٩ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

فالحزب الذي لا يحصل على الأغلبية يشكل اقلية في البرلمان ويقود المعارضة ويعرف باسم معارضة (جلالة الملكة) .^(١٩)

ويأتي ذلك نتيجة تفهم الشعب بضرورة وجود معارضة قوية تحد من انحراف السلطة ، ويوجد للمعارضة زعيم ويشكل مجلس وزراء يسمى (وزارة الظل) ، ويكون لكل وزارة عضو من المعارضة يتابع نشاطها ، ومرشح لتولي الوزارة فعليا في حالة فوز المعارضة في الانتخابات ، وتسمى الوزارة البديلة.^(٢٠)

اما الدول البرلمانية الأخرى التي تمتاز بتعددية حزبية، فقد يحصل حزب ما على الأغلبية وإذا لم يحصل فيتم التحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل حكومة الاغلبية، في حين تتجه الأحزاب الأخرى الى المعارضة ولكن لا يوجد توافق فيما بينها ، لذلك نجد ان المعارضة تتسم بالتذبذب في مواقفها وعدم الاستقرار ، كما تتصف بالانقسام والضعف ، حتى ان برامجها تتصف بالبعد عن الموضوعية ، ومن ابرز تلك الدول الهند^(٢١). وهذا ما نجده في العراق فبعد صدور دستور ٢٠٠٥ والسماح بتعدد الأحزاب نجد ان الحزب الفائز يشكل الحكومة ، في حين الأحزاب الأخرى تلجأ الى التوافق والتكتل للمشاركة في تشكيل الحكومة وترفض ان تكون في مركز المعارضة السياسية .

ومن خلال ما تقدم نجد ان للمعارضة البرلمانية أهمية كبيرة فتعد ابرز الوسائل للحفاظ على توازن القوى ، من خلال السياسة التي تنتهجها وتحاول من خلالها الوصول الى تأييد الجماهير ،

¹⁹ (د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، ج١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٣٤٨ .

²⁰ (المصدر نفسه ، ص٣٥٠ .

²¹ (د. حسان محمد شفيق ، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا ، مطبعة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٤٣ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

للوصول الى دفة الحكم من خلال سعيها الى مراقبة وتقييم عمل الحكومة ، وكشف اخطائها
لأجل التداول السلمي للسلطة .

المطلب الثاني

دور المعارضة البرلمانية في تحقيق توازن القوى في الدولة

تعد المعارضة البرلمانية شكلا من اشكال المعارضة السياسية ومن بين الأركان الأساسية للأنظمة البرلمانية ، لكونها تقوم بوظائف مهمة في مجال التشريع والمراقب للأداء الحكومي ، فهي تقوم بوظائف تعد أساسية لحفظ التوازن في الدولة على المستوى السياسي من خلال رصد الثغرات في التشريعات والسياسات ولا تكتفي بإيجاد الخلل بل تسعى الى تحضير البدائل الملائمة التي تساهم في معالجة تلك الثغرات ومن أجل الوقوف على اهم الوظائف التي تمارسها المعارضة البرلمانية ومدى تأثيرها الفعال في تحقيق الديمقراطية وإيقاف المؤسسات الحكومية عند حدها عندما تعلم بوجود الرقيب والمحاسب لها، لذا سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين وكالاتي :

الفرع الأول : دور المعارضة البرلمانية في الرقابة والتشريع

الفرع الثاني : تأثير المعارضة البرلمانية على منظمات المجتمع المدني

الفرع الأول

دور المعارضة البرلمانية في الرقابة

تتمتع المعارضة البرلمانية في النظم الديمقراطية بحقها الدستوري والسياسي في ممارسة المعارضة ويتجسد هذا الحق في الضمانات القانونية فتصبح حينها حقوق المعارضة السياسية والرقابية محمية ومضمونة دستوريا ، وتحتضنها بيئة تمكنها من ممارسة عملها وأداء وظائفها بما يحقق توازن القوى السياسية في الدولة ، حيث تمارس المعارضة البرلمانية نشاطها من خلال عملها الفعال في مجال تقييم الأداء الحكومي ووضع البدائل والحلول للثغرات التي يمكن ان

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

تجدها في العمل الحكومي ، ويتم ذلك من خلال الوسائل الرقابية والمهام التشريعية التي منحها

إياها الدستور وهي كالاتي :

أولاً: استخدام المعارضة البرلمانية الوسائل الرقابية : وتتجسد تلك الوسائل بما يلي :

١- السؤال البرلماني : ويقصد به حق النائب في البرلمان بتوجيه السؤال عن موضوع يسوده نوع من عدم الرؤيا او الغموض وذلك لأجل الحصول على المعلومات المطلوبة والايضاحات المتعلقة بالموضوع الخاضع للاستفسار . بتقديم طلب يتضمن استفسار من نائب عن امر يجهله بحيث يمكنه من التحري عن حقائق معينة وتوضيح معالم واقعة وصل الى علمه ، والغاية منه هو توضيح حقيقي فيما يتعلق بالموضوع المبهم ومن خلال الوزير المختص بغية الوقوف على حقيقة الأمور المتعلقة بأعمال وزارته ، وفي ذات الوقت تنبيه الحكومة بالمخالفات المطروحة لغرض استدراكها⁽²²⁾. ويعد حق السؤال حق شخصي بين النائب والوزير الموجه اليه السؤال ولا يحق لغيرهما ان يشارك في المناقشة⁽²³⁾ ، ويعد السؤال وسيلة رقابية فعالة لإرشاد الوزير المختص ولفت نظره بصورة هادئة لموضوع معين من اجل العمل على ايجاد المعالجات الفورية لها .⁽²⁴⁾

وإذا لم يقتنع العضو بإجابة الوزير على السؤال فيتم تأجيل الجلسة وتحديد جلسة أخرى لغرض اجراء الاستجواب⁽²⁵⁾، ومن خلال ما تقدم يتضح بأن السؤال لا يحتاج الى موافقة نسبة معينة

²² د. علي محمد حسنين ، رقابة الامة على الحكام ، دراسة مقارنة بين الشريعة ونظم الحكم الوضعية ، ط١،

المكتب الإسلامي في بيروت ومكتبة الخاني بالرياض ، لبنان ، ١٩٨٨، ص٣٩٤.

²³ نصت المادة (٦١ ا سابعاً أ) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ على (العضو مجلس النواب

ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ولكل منهم الإجابة عن أسئلة الأعضاء ، وللوسائل وحده حق التعقيب على الإجابة) .

²⁴ ٢٤) اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج٢، ترجمة علي مقلد ، شفيق حداد ، عبد الحسن سعد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٤٥١.

²⁵ ٢٥) هشام محمد البديري ، لجان التحقيق البرلمانية ، كوسيلة رقابية على اعمال السلطة التنفيذية في الكويت

، ط١ ، دار الكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

من النواب ، بل هو عمل فردي ، مما يجعله وسيلة سهلة لنواب المعارضة للجوء اليه بقصد الاستفسار عن اعمال الوزارات او طلب رسمي من قبلهم حول موضوع مبهم يخص الوزارة ، لغرض الاستفسار من الوزير او الحكومة عن أي موضوع او حادثة معينة مهما كان طابعها سواء كانت اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية، ونجد هذا الطريق تتبعه المعارضة البرلمانية في بريطانيا عن طريق حكومة الظل بتوجيه السؤال الى الحكومة اما بصورة شفوية بوضع نجمة عليه ويسمى السؤال المنجم او بصورة تحريرية بعدم وضع نجمة امام السؤال^(٢٦) وهذا من شأنه ان يعالج الأخطاء التي قد ترتكب في الوزارة ومن ثم المساهمة في بناء الدولة .

²⁶ شوق سعد هاشم الموسوي : الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني دراسة مقارنة ،

رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٩ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

٢- التحقيق البرلماني : ويعني به دور البرلمان في التقصي عن الحقيقة في امر من أمور الدولة ، عن طريق لجنة تتكون من أعضاء البرلمان للاطلاع على تفاصيل الأمور والاشكاليات التي تحيط بالموضوع الخاضع للتحقيق وتمنح اللجان التحقيقية صلاحيات كاملة للوصول للحقيقة كأجراء التحريات واستماع الشهود والاطلاع على الأوليات^(٢٧) ، ومن ثم رفع تقرير مفصل الى البرلمان بما توصلت اليه اللجنة من نتائج^(٢٨) ، وقد تلجا المعارضة البرلمانية الى ممارسة نشاطها من خلال التحقيق البرلماني وذلك عند ثبوت تقصير لدى الحكومة في موضوع ما ، عن طريق وصول معلومات الى المعارضة عن مخالفات في أداء بعض الأجهزة الحكومية لمهامها فتمارس المعارضة عملها من خلال اللجنة التحقيقية البرلمانية من اجل تسليط الضوء على ذلك وتقوم اللجنة بإبلاغ المجلس لما تتوصل اليه من نتائج من اجل اتخاذ القرار المناسب من قبل البرلمان بعدم وجود تقصير حكومي او تحريك المسؤولية الوزارية ، لان مهمة اللجنة التحقيقية هي اجراء التحري والتحقيق ورفع توصياتها لمجلس النواب ، ونجد ان هذه الطريقة الرقابية متبعة من قبل

²⁷ (عامر عياش عبد البشر ، الاختصاص التشريعي والسياسي للمجلس الوطني العراقي ومجلس الامة الأردني دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ١٩٩٠ ، ص ١٥٤ .

(²⁸ اما موقف المشرع الدستوري العراقي فنود ان نشير الى انه اغفل النص صراحة على حق مجلس النواب في تشكيل لجان تقصي الحقائق ، اما النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٧ فقد نص في المادة (٨٢) منه على ان (للمجلس تشكيل لجان فرعية ولجان مؤقتة ولجان تحقيق بحسب مقتضيات العمل والموضوعات المعروضة عليه) ، كما اشارت المادة (٨٤) من النظام الداخلي الى تتمتع لجنة التحقيق بصلاحيات تقصي الحقائق فيما هو معروض عليها من قضايا ، ومن اللجان التحقيقية المشكلة اللجنة التحقيقية التي تتعلق بالعقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء في الحكومات السابقة وحتى الحالية من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٩ ، ينظر محضر جلسة مجلس النواب في ٢٠١٩/٩/٢١ ، وكذلك اللجنة التحقيقية المشكلة للتحقيق في عقود شركة المشاريع النفطية، وعقود شركة توزيع المنتجات النفطية، وعقود شركة تسويق النفط (سومو) منذ ٢٠١٥ ولغاية الآن ، ينظر محضر جلسة مجلس النواب في ٢٠١٩/٩/٢٤ ، منشور على الموقع الالكتروني لمجلس النواب <http://arb.parliament.iq>

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

المعارضة البرلمانية التي تستخدمها للكشف عن الحالات الغامضة والتي تتطلب استيضاح^(٢٩)

٣- حق الاستجواب : ويقصد به حق العضو البرلماني في طلب بيانات واستفسار عن السياسة العامة للوزارة من خلال عملية الاستجواب ولا يكون الاستجواب شخصي مقتصر بين النائب والوزير المعني بل يمكن لباقي النواب الاشتراك فيه ، لذلك يعد الاستجواب اخطر من السؤال وفيه يجب توجيه السؤال الى الوزير المختص فيما يخص شأن من شؤون وزارته او المهام الموكلة اليه ويكون مشوبا بنوع من الاتهام ومحاسبة الوزارة او احد الوزراء يقدمه عضو البرلمان ومن ثم يؤدي الاستجواب الى مناقشات تنتهي باتخاذ قرار حاسم من قبل مجلس النواب قد لا يكون لصالح الوزارة، لذلك يعد وسيلة رقابية مهمة وفعالة .⁽³⁰⁾

ونتيجة لأهمية وخطورة الاستجواب فقد حرصت الدساتير على احاطته بالعديد من الشروط الشكلية والموضوعية كشرط الكتابة وتقديم طلب الى رئيس مجلس النواب ، وعدم وجود مصلحة شخصية للنائب طالب الاستجواب^(٣١) ، وعدم الفصل بالموضوع المستجوب سابقا. ويمنح الوزير المسؤول الذي يقدم اليه الاستجواب بعض الوقت للرد على ما يستجوب من اجله، لان الغرض

²⁹ د. محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، ط٤، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢، ص٣٤٤ .

³⁰ (صادق احمد علي يحرت ، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص٥٥ .

³¹) ومن التطبيقات العملية للاستجواب في مجلس النواب العراقي هو استجواب وزير الدفاع العراقي وترتب على استجوابه من قبل مجلس النواب سحب الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب الحاضرين والبالغ عددهم (٢٦٢) نائب حيث صوت (١٤٢) نائب ب (نعم) وذلك اثر توجيه تهم تتعلق بالفساد ، ينظر جلسة مجلس النواب ليوم الخميس الموافق ٢٥/٨/٢٠١٦ ، منشور على الموقع الالكتروني لمجلس النواب:

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

من الاستجواب هو المحاسبة، للتأثير والضغط على الحكومة من أجل الاستقامة ممارسة وظائفها الخدمية والاقتصادية والسياسية ، مما يكون للمعارضة دور كبير في تصحيح مسار عمل الحكومة من خلال هذه الوسيلة الرقابية ، التي قد تصل الى سحب الثقة منها اذا كانت غير جديرة بعملها. (٣٢)

٤- المسؤولية الوزارية : من اهم واخطر الوسائل الرقابية التي تلجأ اليها المعارضة البرلمانية لممارسة اعمالها هي المسؤولية الوزارية وتتمثل بكونها حق للبرلمان بناء على اغلبية معينة يحددها الدستور سحب الثقة من الوزارة (٣٣) ، ويكون نتيجة تقصر او خطأ فادح في تنفيذ برنامجها الوزاري او في تنفيذ السياسة العامة للدولة (٣٤) . وتتقسم المسؤولية الوزارية الى قسمين هما : المسؤولية التضامنية عندما تتحمل الوزارة المسؤولية بشكل جماعي فتشمل جميع أعضاء الوزارة الذين يكونون متضامنين في وضع السياسة العامة للدولة ، اما المسؤولية الفردية التي تنصب على وزير بالذات عن الاعمال التي يقوم بها وفي حدود وزارته ، ويمكن ان تتحول المسؤولية الفردية الى مسؤولية تضامنية عندما يتضامن رئيس الوزراء ووزرائه مع الوزير

³² نصت المادة (٦١/سابعاً/ج) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ (لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة أيام في الأقل من تقديمه).

³³ د . إبراهيم عبد العزيز شيحا ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ، الدار الجامعية ، بيروت ، بلا سنة نشر ، ص ٢٥٨ . ود . وصال نجيب العزاوي ود . احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة ، بلا ناشر ، بلا مكان نشر ، بلا سنة نشر ، ص ١٥٩ .

³⁴ د . وصال نجيب العزاوي ود . احمد عدنان كاظم ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

المسؤول ، ويترتب على المسؤولية الفردية استقالة الوزير وحده ، اما اذا كانت المسؤولية تضامنية فيترتب عليها استقالة الحكومة كلها . (٣٥)

ويمكن القول ان تلك الوسائل من الممكن للمعارضة البرلمانية اللجوء اليها في ممارسة نشاطها المعارض ، ويمارس هذا النوع من المعارضة داخل أروقة البرلمان وفق الاليات والإجراءات المعتمدة دستوريا ومن شان تلك الوسائل تصويب عمل الحكومة ومن ثم تجنبها الوقوع في المخالفات والاطفاء وهذا كله يكون في مصلحة الدول ، ومن ثم يعزز الدور الإيجابي للمعارضة البرلمانية في تحقيق توازن القوى السياسية في الدولة ، ونجد ان هذه الوسائل تمارسها المعارضة البرلمانية البريطانية التي تسمى حكومة الظل او المعارضة الوفية، وهي لا تشارك في تشكيل الحكومة ومهمتها توجيه النقد للحكومة القائمة على رأس عملها ، وتمارس تلك الوسائل الرقابية بطريقة شرعية ، وتشكل من قبل الحزب غير الفائز في الانتخابات ، وذلك في حالة سقوط الحكومة تكون هذه الحكومة جاهزة لتكليفها من قبل الملك وعادة ما تكون من الحزب الثاني في البلد، مثل حكومة ظل للمحافظين في عهد حزب العمال. (٣٦) اما بخصوص المعارضة العراقية فلم نشهد لها وجود في الساحة السياسية ولم تمارس عملها الرقابي بشكل دقيق حيث لم تقم بتوجيه سؤال او تقصي الحقائق او الاستجواب كونها غير فعالة لان الكل يسعى للحصول على المناصب في الحكومة القائمة ويرفض اتجاؤه نحو المعارضة ، ويتم ذلك عن طريق التحالفات بين القوى والأحزاب السياسية لغرض تشكيل حكومة توافقية .

³⁵ نصت المادة(٦١/ ثامنا / ١) دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ على ان (لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء بالأغلبية المطلقة ويعد مستقبلا من تاريخ قرار سحب الثقة ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته او طلب موقع من قبل خمسين عضوا اثر مناقشة استجواب موجه اليه ، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب الا بعد سبعة أيام في الأقل من تاريخ تقديمه).

³⁶ د. علي محمد حسنين ، مصدر سابق ، ص ٣٩٩ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

ثانيا : وظيفة المعارضة البرلمانية في المجال التشريعي :

تعد المعارضة البرلمانية مكونا أساسيا في البرلمان تشارك من خلاله في وظيفة التشريع وتقدم المبادرات التشريعية والقوانين التنظيمية التي من شأنها تطوير النصوص التشريعية وجودتها اذ نجد انصار النظام النيابي يؤكدون على ضرورة وجود معارضة منظمة ، فلا ديمقراطية من دون معارضة داخل المجالس النيابية. (٣٧)

وتساهم المعارضة البرلمانية في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تقديم بدائل واقتراحات وسياسات للحزب الموجود في السلطة ،اي تقديم بدائل ذي مصداقية للأغلبية القائمة وهذا من شأنه ان يرسخ مبدأ المسؤولية لدى النواب والأحزاب السياسية، ومنع القوى السياسية الأخرى من ان تعرض مطالبها خارج قواعد الديمقراطية ، وتقديم أفكار ومقترحات وسياسات تختلف عن تلك التي تعرضها الحكومة مما يوسع المجال امام وجهات النظر في مجال التشريع (٣٨) ، فالمعارضة البرلمانية الناشطة غير المساندة للحكومة تعد عنصرا أساسيا في تعزيز الديمقراطية بمشاركة المعارضة في تسيير المجالس البرلمانية ومكاتبها وأجهزتها واللجان الدائمة ومن ثم يصبح دورها مشاركا في الصياغة والتعديل التشريعي .

الفرع الثاني

تأثير المعارضة البرلمانية على منظمات المجتمع المدني

تعد الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني من اهم وسائل المعارضة البرلمانية وجزءاً تأسيسياً منها ووسيلة مهمة لتفعيل دور المعارضة البرلمانية في مجال الرقابة والتشريع والتواصل السياسي مع افراد الشعب ومختلف القوى السياسية والاجتماعية ، حيث تؤثر المعارضة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال كسب دعمها وتأييدها بحكم الدور الفاعل لتلك المؤسسات

37 (موقع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة >arabrulEOFLOW> .

38 (عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي ، ازمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة ، المكتب الجامعي

الحديث ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ٥٢ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

على التأثير في السياسات المنتهجة والتشريعية في الدولة، وتعمل الأحزاب السياسية مع تنظيمات المجتمع المدني على تبصير وترشيد المعارضة البرلمانية من خلال تزويدها بالمعلومات والبيانات حول الأوضاع الاجتماعية والظواهر السياسية اثناء مناقشة التشريعات ودراسة الاقتراحات ومشاريع القوانين. (٣٩)

وقد يكون هناك تمثيل مباشر لتنظيمات المجتمع المدني في البرلمان وفي المعارضة البرلمانية وفي اجتماعات اللجان البرلمانية وقيامها بدراسة الاقتراحات او مشاريع معنية بها بقصد إعطاء دعم للبرلمان وفقا لتوصيات المؤتمر الدولي التاسع حول مكافحة الفساد والذي انعقد في جنوب افريقيا للفترة من ١٠-١٥ أيلول عام ١٩٩٩ والذي أوصى بتأسيس لجنة برلمانية معارضة ترتبط بالرأي العام من خلال وظيفتها التي تتمثل في تلقي الشكاوي ودراستها ووضع الحلول لها. (٤٠)

لذلك اصبح للمعارضة البرلمانية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني دور مهم في مراقبة العمل الحكومة وتقويمه ، وفي مجال التشريع من خلال التواصل المستمر وإعطاء لهم دور في المشاركة في اللجان وفي المناقشة العامة كجلسات الاستماع العامة لبرامج الحكومة وكيفية تنفيذها مما يستلزم ضرورة تواصل النائب بشكل دوري مع ناخبيه وحدود استمرارية هذا التواصل ، واستشارته لهيئات المجتمع المدني والبحث في مدى عقد جلسات استماع دورية مع منظمات المجتمع المدني وفي اللجان والجلسات العمومية .

وتقدم التجارب البرلمانية المقارنة العديد من صيغ مشاركة المجتمع المدني مع المعارضة البرلمانية ، فالبرلمان النيوزلندي يوجه دعوة مفتوحة لتلقي ملاحظات المواطنين من جميع الجهات المعنية افرادا او منظمات من خلال الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام وتوجيه الدعوة مباشرة الى هيئات المجتمع المدني للمشاركة في النقاشات المطروحة ، كما تعتبر اللجان البرلمانية في كندا قناة يمكن من خلالها التواصل بين البرلمان والمجتمع المدني، وفي المكسيك

³⁹ (المعهد الوطني الدولي للشؤون الدولية ، نحو تطوير المعايير الدولية للهيئات التشريعية الديمقراطية ترجمة

أنور الاسعد، المعهد الديمقراطي الوطني ، بيروت ، نيسان ٢٠٠٧، ص ٦٩

⁴⁰ (موقع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة >arabruloflow>www .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

فتعمل وحدة تنبيه المواطنين التابعة لمجلس الشيوخ كصلة بين المجلس التشريعي والجمعيات المدنية بينما تعزز لجنة مشاركة المواطنين التابعة لمجلس النواب الحوار مع المنظمات غير الحكومية وال نقابات العمالية والمجموعات المدنية والمواطنين. (٤١)

⁴¹(موقع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة . . www>arabruloflow>org

المصادر :

الكتب القانونية

١- د . إبراهيم عبد العزيز شيحا ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ،
الدار الجامعية ، بيروت، بلا سنة نشر .

١- ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ج١٥ ، دار صادر ، بيروت ، بلا سنة نشر .

٢- اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، بلا سنة
نشر .

٣- إيهاب زكي سلام ، الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية ،عالم الكتب ،
القاهرة ، ١٩٨٣ .

٤- د. بختيار غفور حمد ، الوظائف غير التشريعية للبرلمان ، مطبعة شهاب ، أربيل
، العراق ، ٢٠١٠ .

٥- بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة ، ط١٣ ، مكتبة الانكلو العربية ، القاهرة،
بلا سنة نشر .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

٦- د. حسان محمد شفيق ، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا ، مطبعة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٣ .

٧- رعد صالح الالوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، ط ١ ، دار مجدلوي ، عمان ، بلا سنة نشر .

٨- د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، ج ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٣٤٨ .

٩- سريست مصطفى رشيد ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها (دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة) مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، أربيل ، العراق ، ٢٠١١ .

١٠- صادق احمد علي يحيى ، الاستجاب كوسيلة للرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .

١١- عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي ، ازمة المعارضة في النظم السياسية المعارضة . المكتب الجامعي الحديث، مصر ، ٢٠١٣ .

١٢- د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ط ٥ ، بلا ناشر ، بيروت ، ٢٠٠١ .

١٣- د. علي محمد حسنين ، رقابة الامة على الحكام ، دراسة مقارنة بين الشريعة ونظم الحكم الوضعية ، ط ١ ، المكتب الإسلامي في بيروت ومكتبة الخاني بالرياض ، لبنان ، ١٩٨٨ .

١٤- د. محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

١٥-د. محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، ط٤ ،

منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢.

١٦-د. محمد خيرى ، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، ط١ ، دار الساقى ،

بيروت ، ٢٠٠٦.

١٧-مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار قباد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،

١٩٩٨.

١٨-د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية

، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

١٩-نبيل عبد الرحمن حياوي ، الدول الاتحادية الفيدرالية ، ج٢ ، الضمانات الدستورية

للحقوق الشخصية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٩ .

٢٠-هشام محمد البدرى ، لجان التحقيق البرلمانية ، كوسيلة رقابية على اعمال السلطة

التنفيذية في الكويت ، ط١ ، دار الكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠٠٣.

٢١-د. وصال نجيب العزاوي ود. احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة

، بلا مكان نشر ، بلا سنة نشر.

الرسائل الجامعية :

١- بيبخال محمد مصطفى ، دراسة حول فكرة القانون في الدستور ، رسالة ماجستير،

كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠٠٩ .

٢- شوق سعد هاشم الموسوي ، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام

البرلماني دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهدين ، ٢٠٠٨.

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

٣- عامر عياش عبد البشر ، الاختصاص التشريعي والسياسي للمجلس الوطني العراقي ومجلس الامة الأردني دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ١٩٩٠.

البحوث القانونية :

١- حافظ علوان حمادي ، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها ، بحث منشور في المجلة العلمية ، عدد ١١ ، مجلد ٢ ، جامعة جيهان السليمانية ، ٢٠١٨ .

٢- محمد المستيري ، مقدمات منهجية في فقه المعارضة ، بحث منشور في مجلة رؤى ، العدد (١٠) ، ٢٠٠١.

٣- ناجي عبد النور ، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، الجزء الأول، مايو، ٢٠١٧.

٤- المعهد الوطني الدولي للشؤون الدولية ، نحو تطوير المعايير الدولية للهيئات التشريعية الديمقراطية ، ترجمة أنور الاسعد ، المعهد الديمقراطي الوطني ، بيروت ، نيسان ٢٠٠٧.

المصادر الأجنبية المترجمة الى العربية :

١- اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ج٢، ترجمة علي مقلد ، شفيق حداد ، عبد الحسن سعد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٤.

٢- موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط٤ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠.

المواقع الالكترونية :

موقع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة [www>arabruloflow>org](http://www.arabruloflow.org) .

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

ومن خلال ما تقدم يتضح الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني عن طريق المعارضة البرلمانية في إيصال صوت الشعب وإسهامهم في المشاركة بالحكم ورقابة أداء الحكومة وتقويمها ، من خلال تزويد المعارضة بالمعطيات الأساسية للمجتمع ، على الرغم من عدم وجود اطار تشريعي ينظم العلاقة، لذلك لا بد من تطوير قدرات هذه المنظمات وجعلها داعمة لعمل المعارضة البرلمانية في الرقابة والعمل التشريعي .

وعلى الرغم من تبني العراق النظام البرلماني بعد عام ٢٠٠٣ إلا انه يفتقر للمعارضة البرلمانية كون الحكومات تتشكل بطريقة توافقية ، والذي أفقد المعارضة الضمانات الدستورية، كون الجميع يسعى للحصول على مكان في الدولة ، حيث ان المعارضة ترفع شعار الصالح العام لكن في الواقع تهدف نحو المصالح المحلية والفئوية ، كما ان المعارضة توجه النقد للحكومة ليس لغرض تصحيح مسار الحكومة ، بل لغرض السعي لحصول على مكاسب سلطوية لذلك فأن تفعيل دور المعارضة السياسية يستلزم ان نأخذ بنظام الحزبية الثنائية ، فعند فوز احد الأحزاب بالأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومية يكون الحزب الخاسر معارضة ويكون في حالة رقابة وتقويم لعمل السلطات القائمة .

الخاتمة

توصلنا في بحثنا الموسوم (المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة) الذي تطرقنا فيه الى تحديد مفهوم المعارضة البرلمانية وأهميتها ووظائفها المهمة في مجال الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وتأثيرها على منظمات المجتمع المدني من اجل تحقيق التوازن في القوى السياسية في البلاد الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكالاتي :

أولاً - الاستنتاجات :

١- تعد المعارضة البرلمانية مكون أساسي في الأنظمة البرلمانية وتمتاز بأنها ذات طبيعة سياسية وتشريعية وسلمية ، غايتها تشخيص الإخفاقات الحكومية وإيجاد الحلول لها .

الموقع الالكتروني الرسمي لمجلس النواب العراقي : <http://arb.parliament.iq/>

المعارضة البرلمانية وأهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

٢- يمكن ان تمارس المعارضة البرلمانية نشاطها من خلال وسائل الرقابة من السؤال والتحقيق والاستجواب والمسؤولية الوزارية ، وهذه الوسائل من شأنها احراج الحكومة امام الراي العام ، كما تسهم في عملية التشريع مما يساعد في عملية تطوير وبناء الدولة .

٣- ان الوسائل الرقابية للمعارضة البرلمانية التي تستخدمها لغرض تحديد مسؤولية الحكومة يجب تفعيلها ومنحها دور مهم كما هو الحال في الرقابة التي يمارسها أعضاء البرلمان .

٤- ان أهمية وفعالية المعارضة البرلمانية تستمد من الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني ورفدها بالمعطيات الأساسية التي تعزز عملها في الرقابة والتشريع .

ثانياً - المقترحات :

١- تعزيز دور المعارضة البرلمانية من خلال اثاره المسؤولية السياسية للحكومة في حالة الانحراف عن أداء وظيفتها.

٢- تفعيل دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح القوانين والتشريع لما لهم من رؤيا مهمة في تحسين الجانب التشريعي .

٣- ضرورة التواصل بين المعارضة البرلمانية والرأي العام المتمثل بمنظمات المجتمع المدني لغرض تعزيز الدور الرقابي والمساهمة في صياغة التشريعات التي تلبي حاجة المجتمع من خلال تنظيم تلك العلاقة في اطار قانوني .

٤ - ضرورة تشكيل لجان في البرلمان من قبل الكتل المعارضة ، لتساهم في تصويب عمل الحكومة والوصول الى إرساء دعائم دولة القانون .

٥- وضع نص دستوري لحماية حق المعارضة ويمكن ان ينظم بقانون .

٦- وأخيرا نأمل ان يتم إعطاء دور للمعارضة البرلمانية في العراق من اجل تحقيق التوازن بين القوى السياسية وممارسة دورها الفعال في رقابة السلطات .

Abstract

Parliamentary councils occupy an important role in parliamentary systems through building the legislative system that contributes to achieving societal stability and building the rule of law and contributing to its welfare. During its role in the legislative field, and the exercise of oversight functions to monitor the relationship between the legislative authority and the executive authority, because the nature of this relationship affects the performance of the political system's functions. As it is not the function of the political opposition to set obstacles to the authority, and it is not the function of the authority to suppress the political opposition. Rather, the opposition can have a major role in building the state by correcting the work of the government, which contributes to achieving a balance between political forces and makes it work accurately because it knows that there is a body that monitors and criticizes its work.

المعارضة البرلمانية واهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول/السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢

**Parliamentary opposition and its
importance in achieving a balance of power
in the state**

M.D. Iqbal Abdullah Amin